

تيسير تعليم النحويين خصوصية النحو العربي ومقتضيات اللسانيات الحديثة

Grammar learning facilitation between Arabic grammar confidentiality and modern linguistics requirements

د. محمد خريبيش*

جامعة يحيى فارس بالمدينة (الجزائر)

مخبر الدراسات المصطلحية والمعجمية

kheribeche.mohammed@univ-medea.dz

تاريخ الإرسال: 2022/11/03	تاريخ التقييم: 2023/01/30	تاريخ القبول: 2023/06/23
---------------------------	---------------------------	--------------------------

الملخص:

يتناول هذا البحث موقف الوصفيين من إشكالية تيسير تعليم النحو، ذلك أن المنهج الوصفي يصف الظواهر اللغوية كما هي دون تدخل من الباحث لتفسير الظاهرة أو محاولة تحليلها، وهذا ما يفسر قيام منهجهم في التيسير على ضرورة إلغاء القياس والعلة والعامل، أي: إلغاء الأسس المنهجية التي قام عليها النحو العربي، وهذا ما يتعارض مع منهج النحو العربي، فنحاة العربية وصفوا ظواهر اللغة وفق ما يقتضيه المنهج الوصفي لكنهم لم يكتفوا بالوصف بل فسّروا وعللوا كل ما صادفهم من ظواهر شاذة.

كلمات مفتاحية: تيسير تعليم النحو؛ المنهج الوصفي؛ النحو العربي؛ الدرس اللساني الحديث.

Abstract :

This paper exposes the position of descriptive linguists concerning grammar learning facilitation. In fact, the descriptive method describes the linguistic phenomena as they exist without explanation or justification of phenomena by the researcher. This explains why their facilitation method focuses on the necessity of abolition of analogy, cause and factor. But, this means the abolition of the methodological principles of Arabic grammar and makes them contradict the

Arabic grammar method. In reality, the Arabic grammarians not only described the linguistic phenomena as required by the descriptive method, but also explained and justified all the irregular phenomena.

Keywords :

grammar learning facilitation, descriptive method, Arabic grammar, modern linguistic course.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لم تكن قضية صعوبة النحو العربي على المتعلمين وليدة اليوم فحسب، بل هي قضية قديمة قِدَم النحو العربي ، فقد كان التأليف في النحو العلمي والنحو التعليمي متزامنين، ففي الوقت الذي ظهرت فيه الكتب الأولى المؤسسة للنحو العلمي ككتاب سيبويه⁽¹⁾ باعتباره أول وأقدم كتاب في النحو العربي يصل إلينا ، وكذا كتاب المقتضب للمبرد وكتاب الأصول في النحو لابن السراج والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ظهرت بموازاة ذلك كتب النحو التعليمي ككتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النّحاس ، وكتاب مقدمة في النحو لخلف الأحمر ، واستمر الأمر على هذا النحو إلى غاية حلول المائة السادسة من القرن الهجري ليطل علينا ابن مضاء القرطبي بكتابه الردّ على النحاة، وهو كتاب نال فيه من أسس النحو العربي كالقياس والعلة والعامل لاحتكامه لظاهر النص وتطبيقه أصول المذهب الظاهري في الفقه على النحو العربي، وقد سعى في هذا الكتاب إلى حذف كل ما يستغني النحوي عنه مما لا يضبط نطقاً ولا يقوّم استعمالاً، بالإبقاء على الأحكام النحوية الخالية من القياس والتعليل والعامل والتقدير، وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية هذا البحث على النحو الآتي: هل يمكن تيسير تعليم النحو بهدم الأسس التي قام عليها النحو العربي؟ وهل يمكن الاستعانة باللسانيات الحديثة القائمة على المنهج الوصفي لإعادة تصنيف مباحث النحو العربي وتقديمها في قوالب مبسطة ميسرة للناشئة؟ وهل يتعارض هذا العمل مع خصوصية النحو العربي أو يتوافق معه؟

2. المقصود بتيسير النحو:

يراد به "التسهيل والاختصار وتذليل الصعب من مباحث النحو وتمهيد الوعر من مسالكه" ⁽²⁾ وإن كان التيسير بهذا المفهوم لا يمس كل جوانب التيسير، فهو وإن مَسَّ جانب المنهج فإنه يغفل جانباً آخر يتعلق بإعداد وتكوين المدرّسين للنحو الذين يشترط فيهم أن يكونوا على دراية وإلمام واسعين بمباحث وأبواب النحو العربي ومصادره ومراجعته.

3. أسباب ظهور محاولات تيسير النحو:

- ظهرت في العصر الحاضر محاولات كثيرة لإصلاح النحو وتيسيره، قام بها عدد من الباحثين، وتعود هذه المحاولات إلى الأسباب الآتية:
- ظهور آراء ابن مضاء القرطبي المتعلقة بمنهج تيسير النحو ونقده لأسس النحو العربي بعد أن نشر شوقي ضيف كتابه (الردّ على النحاة) عام 1984.
 - الاطلاع على الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب، ومافها من نظريات منظمة المناهج وهي تدعو في مجملها إلى نقض أسس النحو اللاتيني.
 - شيوع المنطق الصوري وسيطرة مناهجه على تفكير النحاة منذ القرن الرابع الهجري.
 - صعوبة النحو العربي واستغلاق مفاهيمه وتعقّد مباحثه ونفور الدارسين منه، بسبب قيامه على القياس والتعليل والعامل والتقدير وعرض المسائل الخلافية وكثرة الجدل بين النحاة.

4. محاولات تيسير النحو العربي في العصر الحديث:

لقد ظهرت في العصر الحديث عدّة محاولات لتيسير قواعد نحو اللغة وطرائق تدريسها. فقد رأى القائمون على أمر اللغة العربية في مصر أن يضعوا لتلاميذهم كتباً مدرسية تجمع قواعد النحو العربي، وتبعد مصطلحات الفلسفة والمنطق وتعليقات الشراح وأقيستهم عنها، فوضع حنفي ناصف وزملاؤه كتابهم قواعد اللغة العربية في أربعة أجزاء، فقد كانوا يذكرون القاعدة ثم يسوقون الأمثلة والشواهد لتوضيح الحكم النحوي، وعلى المتعلم أن يستوعب القواعد ويحفظ الشواهد والأمثلة ⁽³⁾.

وألّف علي الجارم ومصطفى أمين سلسلة من الكتب النحوية للمرحلتين الأساسية والثانوية، وقد عرفت هذه السلسلة انتشاراً واسعاً، ومن سماتها أنها تقوم على الاستنباط

، إذ يبدأ الكتاب بعرض الأمثلة ويتدرج بالطالب إلى أن يصل إلى القاعدة ،وقد حفلت هذه السلسلة بالتمارين التطبيقية التي انعكس فيها ذوق المؤلفين الرفيع ،بعيدا عن الشواهد والأمثلة المحفوظة (4) ويبدو أنّ مؤلفي كتاب (النحو الواضح) قد استفادوا من تجربة الدروس النحوية لوضع الإطار العام لخطة الكتاب بمستوياته(5)

ثم تلتها بعد ذلك محاولة جريئة كانت أوسع من المحاولات السابقة، فقد تميزت هذه المحاولة بالاعتماد على آراء المتقدمين في مختلف المذاهب النحوية ،واختارت ماكان موافقا للطبيعة اللغوية ،مركزة اهتمامها على تيسير المادة اللغوية والطريقة التي تعرض بها هذه المادة ،فأنارت الطريق لكل من فكّر في محاولة جديدة لتيسير النحو ،وتمثلت هذه المحاولة في جهود الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو حيث قال في مقدمته:«...أطمع أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية ،وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ،وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرّهم من العربية ،وتهدّهم إلى حظ من الفقه بأساليبها»(6)

وقد دعا الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تخليص النحو من الآثار الفلسفية ،وكان منها الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل والعلة والتقدير.

وإلى جانب محاولة إبراهيم مصطفى التي نهت الباحثين إلى التيسير ظهرت دراسات وبحوث تحمل دعوة التيسير أيضا ،لكنها لم تتجاوز أن تكون تشخيصا لبعض مواطن الضعف أو تكرارا لما ذكره صاحب إحياء النحو منها:

- دعوة طه حسين إلى تيسير النحو والكتابة ،وفيهما ينسب القصور في اللغة إلى طرائق التدريس القديمة التي لا تتفق مع ميول الطلبة ،وارتأى أن يتم التعليم بطرائق ميسرة ،غير أنه لم يوضح هذه الطرائق لكي يؤخذ بها ،ولم يذكر القواعد العلمية في التيسير .

- محاولة عبد الحميد حسن في صدر كتابه (القواعد النحوية مادتها وطريقتها ودعوته إلى الاعتماد على المذهب الكوفي في التطوير والتيسير .

- دعوة أمين الخولي إلى تيسير النحو في بحثه (الاجتهاد في النحو) و(هذا النحو)

- محاولة عبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد)

- مجموعة المحاضرات التي ألقى في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية في

مصر

- كتاب (تحرير النحو العربي) الذي قام بتأليفه إبراهيم مصطفى وآخرون ، ويتضمن قواعد النحو مع التيسير الذي قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة⁽⁷⁾.

ثم اتخذت محاولات التيسير في مصر طابعا رسميا ، فقد قامت وزارة المعارف فيها بتأليف لجنة للنظر في تيسير النحو فوجدت اللجنة ثلاثة مآخذ في اللغة العربية وعلومها هي:

- وجود فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا ويسرفوا في الافتراض والتعليل .

- إسراف في القواعد نشأ منه إسراف في المصطلحات.

- إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

وعلى ضوء هذه الأركان وضعت اللجنة تقريرها ، وكان مما اقترحت الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي ، واعتبار حركات الإعراب أصلية حسب مواضعها، وأن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء ، كما اقترحت تسمية المسند إليه بالموضوع والمسند بالمحمول ، وهي تسمية مأخوذة من المنطق ، وارتأت إلغاء الضمير المستتر جوازا أو وجوبا ، وأن يدرس موضوع التعجب والتحذير والإغراء على أنها تمثل بعض أساليب اللغة العربية ، واقترحت كذلك أن تترك مواضيع الصرف لما فيها من إرهاق للمبتدئين ، على أن يدرسها من أراد التفقه في اللغة العربية⁽⁸⁾

وسار شوقي ضيف⁽⁹⁾ على نهج قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقرر تيسير النحو بانتهاج ثلاثة أسس:

- إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث لاتصيب أذهان الناشئة بالتشتت.

- إلغاء الإعراب المحلي والتقديري.

- عدم إعراب الكلمة مادام إعرابها لايفيد شيئا في صحة النطق.

كان هذا عرضا لبعض محاولات تيسير النحو في العصر الحديث التي كان أشهرها محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى وتلامذته، فهي وإن كانت محاولة جادة غير أن الأستاذ إبراهيم مصطفى ومن هذا حذوه "لم يستطيعوا أن يسدوا الثغرات التي فتحوها ، ولم يستطيعوا أن يأتوا بنحو جديد يكون بديلا لنحو القدماء ، ولا بما ييسر تدريس النحو ويفضي إلى إتقانه"⁽¹⁰⁾

5. تيسير النحو التعليمي في ضوء المنهج الوصفي:

لقد اتجه عدد كبير من أتباع المنهج البنوي الوصفي إلى تيسير النحو وفق ما يقتضيه المنهج الوصفي الذي يشترط في الدراسة العلمية للغة توفر الشرطين الآتيين⁽¹¹⁾:

- أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما ، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.

- أن يعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة. فهل يعني هذا أن نحاة العربية لم يكونوا وصفيين؟ حتى جاء الدارسون المحدثون ليثبتوا وصفية النحو العربي؟ أو أنه كان يتعين على نحاة العربية أن ينتهجوا المنهج الوصفي أثناء وضع قواعد النحو العربي.

الجواب عن هذا السؤال يمكن التماسه في كتاب سيويه باعتباره أول وأقدم كتاب شامل في مسائل العربية وصل إلينا ، وهو كتاب أقامه صاحبه على المنهج الاستقرائي القائم على الوصف والتفسير، وهنا نقطة الخلاف بين النحو العربي القديم والدرس اللساني الحديث فقيام الدرس النحوي القديم على الاستقراء والوصف لايعني خلوه من التفسير، فالتفسير القائم على التعليل هدفه تفسير مظاهر شاذة أو خارجا عن أصل بابه "فالاستقراء كان منهجا وصفيا عاما عند اللغويين الأوائل يستعينون به في تتبعهم كلام العرب ، وكوّن عندهم تجربة علمية رائدة"⁽¹²⁾

إن ما يدعوا إلى الاستغراب حقا هو هذا النقد الموجه للنحو العربي والذي انطلق فيه أصحابه من نقد البنويين الأوروبيين للنحو اللاتيني، فقد جاء في نقد الأوروبيين للنحو اللاتيني المؤاخذات الآتية⁽¹³⁾:

- أن الفرق الجوهرى بين النحو التقليدي والنحو الوصفي التركيبي هو كالفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية ، ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم المعنى أولا أي: أن القواعد تتحدد وفقا للدارس نفسه، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه.

- أن النحو التقليدي يهتم أساسا بمعرفة العلة ، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائما لماذا كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام بالتعليل كان نتيجة صدور هذا النحو عن

الفكر المنطقي، أما النحو الوصفي فيقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليه الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية.

- أن النحو التقليدي باعتماده على المنطق الأرسطي أخذ الجملة الخبرية باعتبارها أساس البحث اللغوي، ومن ثم تحددت أقسام الكلام حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط، أما الأنماط الأخرى من الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالاً منحرفة من الجملة الخبرية. أما النحو الوصفي فيؤكد ضرورة تناول كل النطوق اللغوية على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط.

- أن اعتماد النحو التقليدي على المنطق الأرسطي، وهو مبني على اللغة اليونانية، أدى بهذا النحو إلى تحديد قواعد اللغات الأوروبية على ضوء ما تقرر في اللغة اليونانية واللاتينية، وهكذا حدث خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة.

- أن النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، فلكل منهما نظاماً خاصاً قد يختلف اختلافاً كبيراً عن صاحبه.

- أن النحو التقليدي قد خلط مستويات التحليل اللغوي خلطاً شديداً، بحيث لا يتحدد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نسق منهجي واضح، بل هي متداخلة فيما بينها تداخلاً يؤدي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات.

كانت هذه أهم الانتقادات التي وجهها البنويون الأوروبيون للنحو اللاتيني، وهي نفس الانتقادات التي وجهها الوصفيون العرب للنحو العربي كنتيجة حتمية لاتصالهم بالبحث اللساني الغربي، فبدأت هذه الانتقادات تظهر أيضاً في بحوث الوصفيين العرب، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية⁽¹⁴⁾:

- أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثير صار طاغياً في المراحل المتأخرة، وقد أدى ذلك لأن يكون النحو العربي صورياً وليس واقعياً، فقد اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال كما هو.

- أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدث أصحابها، وإنما قعد للغة مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني، فلم يوسع

درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة ، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية.

- أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعد لها حدّد أيضا بيئة زمانية ومكانية لهذه اللغة. فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى.

- أن النحو العربي لم يضع حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي ، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا ، فقد ظلت كتب النحو إلى عصر سيبويه تضم الظواهر الصوتية إلى الظواهر النحوية والصرفية.

6. النحو العربي واللسانيات البنوية: أوجه الاتفاق والاختلاف:

1.6 أوجه الاتفاق:

1.1.6 دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها:

لقد نشأ النحو العربي في أحضان القرآن الكريم شأنه في ذلك شأن الكثير من العلوم الإسلامية الأخرى التي نشأت في أحضان القرآن الكريم خادمة له ، فهو يختلف عن اللسانيات الحديثة في ظروف النشأة ومع ذلك فهو يشترك مع اللسانيات البنوية في كونه يدرس اللغة في ذاتها ولذاتها أي: من حيث هي أداة للتبليغ عما يكتنه الإنسان ، ولاتلفت إلى ما كانت قبل أن تصبح إلى ماهي عليه فهي دراسة آنية لازمانية ، فكلاهما يهتم بتحليل اللغة إلى أجزائها الكبرى والصغرى ، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض⁽¹⁵⁾

2.1.6 الانطلاق من واقع اللغة كظاهرة:

تعتمد البنوية على مجموعة معينة من الخطابات يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه في زمان معين أصحاب اللغة المراد تحليلها والبحث فيها ، فيقتصر على هذه المدونة هي وحدها ، ولا يحق للباحث أن يغير منها شيئا ، ولا يحق له اللجوء إلى الاستشهاد من خطابات الباحث نفسه أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة. وهو نفس المنهج عند النحاة إذ لا يمكن الاستشهاد إلا بما هو ثابت لا يردّ ، وهو مسطر في دواوين العرب التي دونها العلماء من الشعر والنثر والأمثال ، ولا يلجأ إلى غير ذلك فكلاهما يراعي الواقع كما هو⁽¹⁶⁾.

3.1.6 دورة التخاطب:

تعدّ اللغة أداة للتبليغ والتواصل وتحاول البنوية أن تفهم الظواهر اللغوية وذلك باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد والفرق، والمراد بالاقتصاد: ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرية التي يبذلها المتكلم في عملية التخاطب، ويتطابق هذا مع لجوء النحاة إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة مثل: الحذف والإدغام والاختلاس، وتبين لهم أن بعض الحركات المحدثة للحروف إذا تتالت استثقلها الناطق، وذلك مثل: الخروج من الضم إلى الكسر⁽¹⁷⁾

2.6 أوجه الاختلاف:

1.2.6 المعيارية والوصفية:

تتميز البنوية بمنهجها الوصفي الذي يعنى بوصف الظاهرة اللغوية وصفا أميناً (تسجيل الواقع اللغوي كما هو) دون تخطي عتبة الوصف إلى التعليل والتفسير، فهي تنبذ كل عمل لساني يتجاوز الوصف إلى تفسير الظاهرة اللغوية وتعليلها، فلا يحق للباحث السؤال عن علة الظاهرة. وهنا يخالف النحو العربي البنوية في كونه نحواً معيارياً قائماً على القياس والتعليل لانتهاء عصر الفصاحة، فالمتكلم ملزم باتباع قواعد النحو إذا أراد محاكاة طريقة العرب في ضمها الكلم بعضه إلى بعض "فالمعيار اللغوي بالنسبة للعربية هو عند النحاة الأولين مجموع الأنماط والموضوعات اللغوية والأساليب الكلامية التي كان يستعملها عامة العرب الذين وصفوا بالفصاحة"⁽¹⁸⁾

2.2.6 النحو العربي نحو خاص والبنوية دراسة عامة للسان البشري:

يتميز النحو العربي عن البنوية في كونه نحواً خاصاً بلغة العرب فلا يمكن تطبيقه على لغة أخرى، ويعرف النحاة النحو: "بأنه علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"⁽¹⁹⁾ وهذا يعني أن النحاة استخرجوا أحكام النحو وقوانينه من استقراء كلام العرب، أي من خلال تتبع الجزئي للظاهرة اللغوية للوصول إلى حكم كلي، كقولهم الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، وكقولهم كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً في نحو قولٍ وبَع، فهذا يتوصل إليه بالاستقراء. أما اللسانيات البنوية فموضوعها الوحيد والحقيقي عند دي سوسير هو "دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها"⁽²⁰⁾ وهو أمر ينطبق على جميع

اللغات وليس على لغة بعينها ، فلكل لغة بنية ونظام خاص بها فيمكن عندئذ الوقوف على خصائص ذلك النظام من خلال وصف بنية اللغة وتحليلها وتصنيفها.

7. أسس تيسير النحو التعليمي عند الوصفيين وموقفهم من أسس النحو العربي:

إن الحديث عن استعمال المنهج الوصفي لتيسير النحو العربي يحتم علينا الوقوف على رأي أتباع المنهج الوصفي في النحو وموقفهم من تيسير النحو التعليمي، وذلك من خلال تحليل آرائهم رأياً لرأى مدى صحة وجهة نظرهم ، فهم يرون أن المنهج الأنسب لتيسير تعليم النحو هو المنهج الوصفي، وهو منهج يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية وصفا أميناً دون تخطي عتبة الوصف إلى التفسير والتعليل، فالتعليل في نظرهم مناقض للوصف فلا يحق للباحث السؤال عن علة الظاهرة.

1.7 موقف تمام حسان:

بنى تمام حسان - رحمه الله - موقفه من التعليل على أساس المنهج الوصفي ، فدعا إلى اعتماده في الدراسات اللغوية لأنَّ "المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات الوصفية في العصر الحاضر"⁽²¹⁾ فرأى أن تيسير النحو العربي وإصلاحه لا يمكن أن يتم بدون التفكير في إعادة النظر في منهج النحو العربي⁽²²⁾، وعلى هذا الأساس نراه يقول: «إنَّ المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى أولاً وأخراً بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك ، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك ، لم يعد هذا منهجاً علمياً ، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود الظواهر»⁽²³⁾

وبناء على ما سبق فإنَّ تمام حسان يعتقد أنَّ المنهج الأنسب للدراسات اللغوية هو المنهج الوصفي الذي يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية كما هي، دون تخطي عتبة الوصف إلى التفسير والتعليل ، ولعل رفضه للتعليل نابع من اعتقاده أنَّ العلة وليدة المنطق الأرسطي، وأنَّ التعليل منهج من مناهج التفكير المنطقي اليوناني إذ يقول: «أما النحو العربي فإنَّ أثر المنطق فيه يبدو من جانبين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام ، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته»⁽²⁴⁾

ثمَّ يبيِّن أنَّ العلة الغائية لا تصلح إلَّا للتعليم ، لأنَّ المتعلم يحتاج إليها فقال: «أما المعلم في قاعات الدرس فلا مناص له من استعمال العلة الغائية ، ولا بد لإنجاح عملية التعليم من هذا التفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب ، ذلك ما يحدث عند التطبيق وعند الإعراب والتحليل ، فقد يأتي التلميذ بمثال ينصب فيه فاعلا فيصحح المعلم له خطأه ، فيكون التلميذ بموضع السائل ، إمَّا بلسان الحال أو بلسان المقال عن هذا التصحيح ، لماذا كان التصحيح على هذا النحو فلا بد أن يقول المعلم لأنه فاعل ، ولو لم يقلها ما تمت عملية التعليم» (25)

2.7 موقف إبراهيم السامرائي:

أخذ إبراهيم السامرائي من المنهج الوصفي أساسا لدراسته مسائل اللغة العربية ، فانبهر يدرس مسائلها المختلفة وفق مقتضيات المنهج الوصفي ، لذا نراه يقول : « والتعليل من أساسه شيء غريب في المادة اللغوية النحوية ، وهو يتناقض كل التنافض والمنهج الجديد المبني على الوصف» (26) وقد استند في دعوته إلى وضع نحو جديد إلى المنهج الوصفي إذ يقول: «إذا أردنا أن ننهج نهجا جديدا فنكتب نحوا نوجهه للدارسين في عصرنا هذا فعلينا أن نأخذ بالمنهج الوصفي ، ذلك أنَّ النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة ، والمنطوق بها وصف يتناول الكلمة وصورتها والضوابط التي تظهر في آخرها ، وعلى هذا فإن ما ندعوه بالإعراب التقديري في نحونا كما هو الآن شيء باطل لأنَّه بعيد عن المنهج الوصفي» (27)

والواقع أنَّ إلغاء الإعراب التقديري لا يتحقق ، لأنَّ الأثر الإعرابي الذي يجلبه العامل في آخر المعمول - إن لم يكن ظاهرا وجب تقديره- ومن ثم فإنَّ إلغاء الإعراب هو إلغاء لنظرية العامل وهي أقرب نظرية إلى ضبط مجاري الإعراب في العربية ، ويبدو أن إبراهيم السامرائي اهتدى إلى فكرة إلغاء الإعراب من أخذه بالمنهج الوصفي الذي يرفض القياس والعلة والعامل والتقدير، لأنَّ هذه المسائل ليست من المشاغل اللغوية عنده ، وبالتالي فلا وجود لها في الواقع اللغوي إذ يقول أيضا: « وذلك لأن علم النحو علم لساني ينبغي أن يكتفى فيه بوصف ما هو كائن في هذه اللغة مكتوبة أو منطوقة ... إنَّ المنهج الوصفي لا يعني التفسير والتعليل والتأويل ، وأنَّ كل هذا بعيد كل البعد عمَّا يوسم بالمنهج الوصفي» (28) .

إذا فقد كان رفض إبراهيم السامرائي مبنياً على أساس المنهج الوصفي الذي يقرر الحقائق اللغوية كما هي، دون الخوض في بحث الأسباب والعلل، كما رفض التعليل أيضاً لاعتقاده أنّ العلة وليدة المنطق الأرسطي وعلم الكلام الإسلامي، وإن كان الفرق واضحاً بين العلة النحوية والعلة المنطقية والكلامية، فالعلل النحوية علل تفسيرية وهي موجبة للأحكام النحوية لا موجدة لها كالعلل العقلية الموجدة لمعلولاتها. ثم إنّ الحقيقة التي أغفلها إبراهيم السامرائي هي أنّه لا دليل يثبت به تأثير النحو العربي بمنطق أرسطو في زمن نشأة النحو العربي، لأن الفكر اليوناني لم يطلع عليه نحاة العربية في ذلك الزمن الباكر، ومن ثم فإن كلامه هذا قد ينطبق على نحو المتأخرين كابن الحاجب وابن مالك وابن يعيش ممن عرفوا منطق أرسطو وطبقوا مقولاته في مؤلفاتهم النحوية، فعلى هدي الكليات الخمس تم تصنيف أبواب النحو، وهذا مالا ينطبق على السيرافي - وهو من أتباع الخليل وسيبويه - كما نصّ على ذلك عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) ⁽²⁹⁾ لأن هذا النحوي وإن ظهرت عنده النزعة الكلامية لأنه كان متكّماً على مذهب المعتزلة إضافة إلى معرفته بالفقه، إلاّ أنه استطاع بعلمه الغزير أن يشرح كتاب سيبويه ويوضح مسائله المستغلفة، فكان محط حسد من معاصره أبي علي الفارسي، كما أنه استطاع أن يدحض أقوال متى بن يونس القنّائي في مناظرته الشهيرة له في علاقة النحو بالمنطق وما ترك له من سبيل للردّ، وذلك بفضل الأسلوب الجدلي الذي استعاره من علم الكلام.

3.7 موقف محمد عيد:

ينطلق محمد عيد من فكرة مفادها أنّ "منهج البحث العلمي الحديث في النظرة للتعليل يلخصه أنّ النافع منه ما يصف الأشياء، أمّا ما يبحث عن الغايات والأهداف فلم يعد وسيلة نافعة للبحث" ⁽³⁰⁾

ويقول أيضاً: «...وعلى الباحث أن يقنع في تناوله الظواهر بوصف كیفياتها وعلاقاتها بهذه الكيفيات، أمّا وراء ذلك من علل وطرق استدلال بدأت بأرسطو ووجدت ترحيباً من كثير من الدارسين، فإنّها تقف أمام ما تقدم في صورة أقل ما توصف أنّها مجافية تماماً لتلك الروح العلمية» ⁽³¹⁾.

إذا فالمنهج الأنسب لدراسة اللغة في نظر محمد عيد هو المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف الظاهرة اللغوية دون التعمق في بحث الأسباب والعلل الوافدة إلينا من المنطق

الأرسطي إذ يقول: «والتعليل المنطقي إذا لا يصلح وسيلة عملية في اللغة بخاصة والظواهر الاجتماعية بعامة»⁽³²⁾.

ويقول أيضا بعد أن ساق رأي ابن مضاء القرطبي في بيان فساد بعض التعليقات: «إنّ هذا النوع من التعليل يملأ مطولات النحو وكتب الجدل و الخلاف، وهذه الكتب هي مورد الأساتذة الذين ينقلون منها مادتهم العلمية لطلاب الجامعات، وأرى أنّه لا ضرر ولا ضرار في ترك العلل الجدلية النظرية، والاكتفاء بالعلل التعليمية التي تصف النطق»⁽³³⁾.

وفي هذه النصوص يظهر ميل محمد عيد إلى تيسير النحو، وقد استند في ذلك إلى رأي ابن مضاء القرطبي، لأنّ المنهج الوصفي يلتقي مع أفكار ابن مضاء القرطبي في رفض العلل الثواني والثالث التي لا تضبط نطقا ولا تقوّم استعمالا، ودعا إلى الاكتفاء بالعلل الأولى التي تفيد المتعلم في انتحاء سمت كلام العرب، ولعل ما يؤكد ميله إلى تيسير النحو أنّه ألّف كتابا في النحو الميسّر (كالنحو المصفى ونحو الألفية) الذي قال في مقدمته: «وقد أحسست مدى الحاجة إلى طريقة جديدة في عرض نحو الألفية، إذ لجأت بعض شروح الألفية إلى تمزيق الأفكار النحوية ارتباطا بنصوص الآيات وبجزئيات هذه النصوص (كذا-أي كذا) وكثيرا ما يكون فيها الاستطراد والجدل»⁽³⁴⁾.

وقد سار في محاولته لتيسير النحو على هدي المنهج الوصفي إذ يقول: «...كما استخدمت ما أفهمه من المنهج الحديث لدرس اللغة لتيسير بعض موضوعات النحو أو معارضتها...»⁽³⁵⁾

والواقع أنّ عناصر المنهج الوصفي كانت متوفرة في أعمال الرعيل الأول من النحاة، فعَمَلُ أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني كان وصفا خالصا، لأنه يقوم على الملاحظة المباشرة، وتظهر ملامح المنهج الوصفي بشكل جلي في أعمال نحاة القرن الثاني الهجري فليس كل ما قرّروه من أحكام وقواعد كان مبنيا على الوصف الخالص بل فسّروا وعللوا كل ما تراءى لهم شاذّا أو مخالفا للقياس، وبذلك قام الدرس النحو العربي القديم على ثنائيي الوصف والتفسير، فلم يكن إذن التفكير النحوي العربي تفكيراً معيارياً خالصاً كما لم يكن أيضا وصفا محضاً لا يفسّر ولا يعلل، مثل الوصفية التي دعا إليها الدكتور تمام حسان حتى استقر في عقول بعض الباحثين، أنّ علم اللغة الوصفي إذا ما تطرّق إلى

التفسير أو التعليل للظواهر اللغوية، تخلى عن علميته ودخل في نطاق البحث الفلسفي الميتافيزيقي وهذا ليس صحيحاً»⁽³⁶⁾.

وقد ردّ على دعاة المنهج الوصفي عبد الرحمن الحاج صالح بأبلغ ردّ حيث أكدّ أنّ التعليل هو أيضاً من مميزات المعرفة العلمية رغم ما يزعمه أصحاب المذهب المذكور، إذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة وعلى الوصف ويترك الإجابة عن أهم سؤال يلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود»⁽³⁷⁾.

ويقول أيضاً: «وكذلك نبذوا كل منهاج تعليلي فرجعوا بذلك إلى الوراثة أي إلى نوع من الوصف البدائي، يكتفي بتصوير ما يشاهده تصويراً شمسياً، وتركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر (éléments isomorphes) والكشف عن النسب والعلاقات العميقة، وبيان الأسس والعلل البنوية، كما رفضوا حق الباحث في الافتراض - وأحوج شيء إلى هذا العلم - ظناً منهم أنّ الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها وبدون أن يتدخل فيها الباحث - على أن تطلعنا على أسرار حدوثها وأسباب مجاريها وتحولاتها، وهذا قد كذبتة العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف الساذج، بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب ببناء المناهج والمثل الرياضية اللائقة (modèles explicatifs). ثمّ تجري على فروضها التجارب حتى إذا تمّ لها تصحيحها صارت بذلك حقائق مؤقتة أو تبطلها إن أبطلها الاختبار، فتطرحها جانباً وتفكر في نماذج أخرى أكثر صلاحية»⁽³⁸⁾.

ولعل أهم نقد وجّه للمذهب البنوي هو اعتماده على المنطق الأرسطي في تصنيف الوحدات اللغوية، وبهذا الصدد يقول عبد الرحمن الحاج صالح: «فكل هذا صادر عن النظرة المشار إليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلّا النوع الاندراجي (الاشتمالي) وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلّا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو)، وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلّا اندراج الشيء في الشيء، وقد وفقّ اللغوي الأمريكي نوّام تشومسكي عند نقده للبنوية بأنها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية، إلّا أنّ هذا اللغوي لم ينتبه إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالفكر الفلسفي اليوناني»⁽³⁹⁾.

وأوضح حافظ إسماعيلي علوي أسباب فشل محاولات البنويين في تجديد منهج البحث النحوي، ورأى أنها كانت في مجملها إسقاطاً لعيوب التراث النحوي الغربي على النحو العربي، فيقول: «وقد تبين لنا أن أعمال الوصفيين العرب كانت في مجملها إسقاطاً

لعيوب التراث النحوي الغربي على النحو العربي. ورغم مراعاة الوصفين العرب على تجديد منهج البحث اللغوي العربي، فإنه لم يبرح حدود معطيات التراث بحيث جاءت منطلقاته تراثية في عمقها، بل أسهم الوصفيون العرب من حيث لا يشعرون في بعث التراث اللغوي العربي وإحيائه. وأما ما ورد عندهم من انتقادات فلم تضف جديداً، لأنها مما انتبه إليه النحاة أنفسهم، وبالتالي لم يكن التجديد والنقد في أعمال الوصفين إلا شكلياً لم يتعد حدود مصطلحات الوصف»⁽⁴⁰⁾

ويظهر فشل الوصفين العرب في تخطي النظرية النحوية القديمة، لأن تأثيرهم بالتيار البنوي وتشبعهم بأفكاره اللسانية جعلهم يسقطون عيوب النحو اللاتيني على النحو العربي، وشتان بين التحوين مادة ومنهجاً، كما أنهم لم يستطيعوا وضع هيكل مستقل للسانيات العربية الحديثة، بل بقيت بحوثهم إسقاطاً للمفاهيم البنوية على اللغة العربية، وهو ما قادهم إلى الاصطدام بالتراث النحوي القديم في كثير من الأحيان(*) من خلال دعوتهم إلى الوصف دون تعليل ظواهر اللغة، مع أنّ عمل النحاة الأوائل لم يكن وصفيّاً خالصاً، بل كان تفسيراً وتعليلاً لمختلف الظواهر اللغوية، لأن غايتهم من التفسير والتعليل هي إثبات حكمة واضع اللغة، وبالتالي القيام بتفسير شامل لظواهر اللغة العربية صوتاً وصرفاً نحواً ودلالة. ومن هذا المنطلق لم تفلح محاولات الوصفين في وضع نحو جديد للعربية، لأنه من الصعب التخلي عن النظرية النحوية القديمة، أو بالأحرى الأسس المنهجية التي قام عليها هذا النحو كالمقياس والعلة والعامل، فهذه الأسس كانت محل نقد من الوصفين لاعتقادهم أنها أثرت من آثار المنطق اليوناني.

ثم إن عناصر المنهج الوصفي رافقت نشأة النحو العربي فمؤلفات النحو القديمة قائمة في الأساس على المنهج الوصفي، غير أن النحاة لم يكتفوا بالوصف فقط بل تجاوزوا الوصف إلى التفسير والتعليل، محاولة منهم لتفسير النظام اللغوي للغة العرب أو بالأحرى التماس حكمة واضع اللغة، كما أن الوصفين لم يدركوا الحدود الفاصلة بين النحو العلمي والنحو التعليمي فوقعوا في مزالق منهجية أدت بهم إلى نقد أسس النحو العربي ودعوتهم إلى هدم هذه الأسس كالمقياس والعلة والعامل، فالنحو العلمي: هو نحو موجه للمتخصصين في

ميدان النحو وهو نحو قائم على التحليل العلمي والقياس والعلة وعرض المسائل الخلافية بين النحاة معتمدا الأسلوب الجدلي في عرضها، بينما النحو التعليمي: هو نحو موجه للناشئة وغالبا ما يتم عرض هذه القواعد النحوية بأسلوب بسيط خال من التعليل والقياس وعرض المسائل الخلافية فهذا مما لا ينفع الطالب المبتدئ.

8. الخاتمة:

توصلنا في هذه البحث إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

1/ قيام النحو العربي على أسس منهجية كالقياس والعلة والعامل والتقدير، ومن ثم فإن هدم هذه الأسس هو هدم للنحو العربي، ذلك أن معظم أبواب النحو ومسائله الجزئية قائمة على هذه الأسس.

2/ النحو العربي نحو خاص بلغة العرب، فهو علم مستخرج بالاستقراء من القرآن الكريم والحديث الشريف وفصيح كلام العرب، ولاشك أنه يختلف اختلافا كبيرا عن النحو اللاتيني الذي حاول الوصفيون عنوة إسقاط العيوب التي سجلها الأوروبيون على النحو اللاتيني على النحو العربي.

3/ اختلاف النحو العربي عن البنوية وإن اتفقا في بعض الجوانب، فنحاة العربية يشتركون مع البنويين الوصفيين في تناول الظاهرة اللغوية وصفا، بالإضافة إلى نظرتهم للبنوية لمسائل النحو وعلاجهم لها على أساس بنوي كتناولهم لظاهرة الإسناد وأبنية الصرف وما يعترها من تغير في الصيغة والوزن، لكنهم يختلفون عنهم في تجاوز الوصف إلى التفسير والتعليل، بحكم أن الدراسة العلمية للظاهرة اللغوية تقتضي هذا التفسير.

4/ عدم ادراك الوصفيين للحدود الفاصلة بين النحو العلمي والنحو التعليمي هو ما قادهم إلى هذا التحامل والتجني على أسس النحو العربي القديم.

5/ تيسير النحو العربي لا يتم بتخليص هذا النحو مما علق به من علل وأقيسة، فهذا أمر مرتبط بمسائل النحو التفصيلية، ولم يغيب عن أذهان النحاة الأقدمين، لذلك انبروا إلى تأليف كتب نحوية عُدّت من صميم النحو العلمي ككتاب سيبويه، وكتب أخرى هي من صميم النحو التعليمي ككتاب الجمل للزجاجي والمفصل في علم العربية للزمخشري.

(1) إذا نظرنا إلى السبق الزمني نجد أنّ كتاب سيبويه لم يكن أول كتاب يظهر إلى الوجود فقد ألف عيسى بن عمر النخعي كتابين سماهما الجامع والإكمال في النحو، وقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في تقريريهما:

بطل النحو جميعاً كلّهُ غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

ينظر: القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف 1986: إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/2، دار الفكر العربي، القاهرة، ج2: ص375

(2) الجوّاري أحمد عبد الستار 1984: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ط/2، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص: 15

(3) ينظر: القزّاز عبد الجبار جعفر 1979: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، د. ط. منشورات كلية الآداب، بغداد، ص: 148

(4) ينظر: أبو الهيجاء ياسين 2008: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، حتى عام 1984، ط/1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، عمان، ص: 221

(5) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد 1985: في إصلاح النحو دراسة نقدية، ط/1، دار القلم، الكويت، ص: 72

(6) إبراهيم مصطفى 2014: إحياء النحو، د. ط. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص: 13

(7) ينظر: القزّاز عبد الجبار: الدراسات اللغوية في العراق، ص: 150

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص: 151

(9) ينظر: شوقي ضيف 1998: محاضرات مجمعية، ط/1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ص: 45-46

(10) الحديثي خديجة 2007: تيسير النحو وبحوث أخرى، د. ط. منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص: 3

(11) ينظر: تمام حسان 1994: اللغة العربية معناها ومبناها، د. ط. دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 13.

(12) نوزاد حسن أحمد 1996: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط/1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص: 55.

(13) ينظر: الراجي عبده 1979: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. ط. دار النهضة العربية، بيروت، ص: 46-47-48 وينظر: السامرائي إبراهيم 1995: النحو العربي في مواجهة العصر، ط/1، دار الجيل، بيروت، ص: 23-24.

(14) الراجي عبده: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 48-53. وينظر: السامرائي إبراهيم: النحو العربي، ص: 25-28.

(15) ينظر: الحاج صالح عبد الرحمن 2012: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د. ط. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ج2: ص: 24.

- ⁽¹⁶⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج2 ص:25.
- ⁽¹⁷⁾ ينظر: الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص:26.
- ⁽¹⁸⁾ المرجع نفسه، ج2، ص:30.
- ⁽¹⁹⁾ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل 1996: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط/3، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1 ص:35.
- ⁽²⁰⁾ زواوي مختار 2017: دي سوسير من جديد مدخل إلى اللسانيات، ط/1، دار ابن النديم، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، ص:39.
- ⁽²¹⁾ تمام حسان 2000: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط/4، عالم الكتب، القاهرة، ص:17.
- ⁽²²⁾ ينظر: مجدوب عز الدين 1980: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط/1، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ص:39.
- ⁽²³⁾ تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص:50.
- ⁽²⁴⁾ تمام حسان 1990: مناهج البحث في اللغة، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص:17-18.
- ⁽²⁵⁾ تمام حسان 2000: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة - البلاغة، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ص: 167.
- ⁽²⁶⁾ السامرائي إبراهيم 1983: الفعل زمانه وأبنيته، ط/1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص:12.
- ⁽²⁷⁾ السامرائي إبراهيم 1971: مباحث لغوية، د.ط، مكتبة الأندلس، بغداد، ص:32.
- ⁽²⁸⁾ السامرائي إبراهيم 1982: العربية تواجه العصر، د.ط، منشورات دار الجاحظ، بغداد، ص:22-23.
- ⁽²⁹⁾ ينظر: الحاج صالح عبد الرحمن 1975: البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، الجزائر، ع/26-، ص:22.
- ⁽³⁰⁾ عيد محمد 1989: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط/4، عالم الكتب، القاهرة، ص:143.
- ⁽³¹⁾ المرجع نفسه، ص:134.
- ⁽³²⁾ المرجع نفسه، ص:143.
- ⁽³³⁾ عيد محمد 1989: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ط/1، عالم الكتب، القاهرة، ص:40.
- ⁽³⁴⁾ عيد محمد 1990: نحو الألفية - شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة، ص:ب.
- ⁽³⁵⁾ المرجع نفسه، ص:ب.
- ⁽³⁶⁾ حلي خليل 1995: العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص:189.
- ⁽³⁷⁾ الحاج صالح عبد الرحمن 2012: بحوث ودراسات في علوم اللسان، د.ط، موقف للنشر، الجزائر، ص:29-30.
- ⁽³⁸⁾ الحاج صالح عبد الرحمن: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص:18.

⁽³⁹⁾ الحاج صالح عبد الرحمن 1991: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أبريل 1987، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص: 371.

⁽⁴⁰⁾ إسماعيلي علوي حافظ 2009: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ص: 14.

(*) ويتجلى ذلك في رفضهم للقياس والعلة والعامل وهي أسس منهجية قام عليها صرح النحو العربي، إضافة إلى رفضهم للأصول المقدرة وعدم اعترافهم بها أصلاً، لأنها من تجريد النحاة ولم ينطق بها فصحاء العرب.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل 1996: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 2- أبو الهيجاء ياسين 2008: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، حتى عام 1984، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، عمان.
- 3- إبراهيم مصطفى 2014: إحياء النحو، د.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- 4- إسماعيلي علوي حافظ 2009: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
- 5- تمام حسان 1994: اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- 6- تمام حسان 2000: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة.
- 7- تمام حسان 1990: مناهج البحث في اللغة، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 8- تمام حسان 2000: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة - البلاغة، د.ط، عالم الكتب، القاهرة.
- 9- الحاج صالح عبد الرحمن 2012: بحوث ودراسات في علوم اللسان، د.ط، موفم للنشر، الجزائر.
- 10- الحاج صالح عبد الرحمن 1991: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أبريل 1987، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 11- الحاج صالح عبد الرحمن 2012: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- 12- الحاج صالح عبد الرحمن 1975: البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، الجزائر، ع/26-.

- 13- حلمي خليل 1995: العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 14- الحديثي خديجة 2007: تيسير والنحو وبحوث أخرى، د.ط، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- 15- الجواري أحمد عبد الستار 1984: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ط/2، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- 16- الراجعي عبده 1979: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت.
- 17- زواوي مختار 2017: دي سوسير من جديد مدخل إلى اللسانيات، ط/1، دار ابن النديم، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت.
- 18- السامرائي إبراهيم 1983: الفعل زمانه وأبنيته، ط/1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 19- السامرائي إبراهيم 1982: العربية تواجه العصر، د.ط، منشورات دار الجاحظ، بغداد.
- 20- السامرائي إبراهيم 1995: النحو العربي في مواجهة العصر، ط/1، دار الجيل، بيروت.
- 21- السامرائي إبراهيم 1971: مباحث لغوية، د.ط، مكتبة الأندلس، بغداد.
- 22- شوقي ضيف 1998: محاضرات مجمعية، ط/1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- 23- عبد الوارث مبروك سعيد 1985: في إصلاح النحو دراسة نقدية، ط/1، دار القلم، الكويت.
- 24- عيد محمد 1989: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ط/1، عالم الكتب، القاهرة.
- 25- عيد محمد 1990: نحو الألفية - شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة.
- 26- عيد محمد 1989: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط/4، عالم الكتب، القاهرة.
- 27- القزاز عبد الجبار جعفر 1979: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، د.ط، منشورات كلية الآداب، بغداد.
- 28- القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف 1986: إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/2، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 29- مجدوب عز الدين 1980: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط/1، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية.

30- نوزاد حسن أحمد 1996: المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه، ط/1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.